TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/WG.5/L.7
25 March 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الفريق العامل المخصص للترابط بين
الاستثمار ونقل التكنولوجيا
الدورة الثالثة
جنيف، ٢١ - ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤
البند ٤ من جدول الأعمال

اعتماد التقرير النهائي للفريق العامل المقدم الى مجلس التجارة والتنمية

مشروع التقرير النهائي للفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا

الجزء الثاني

النتائج والتوصيات

مقدمة

١ - عملا بالتزام كرتاخينا، أنشأ مجلس التجارة والتنمية بمقرره ٣٩٨ (د - ٣٨) الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا. واعتمد الفريق العامل، في دورته الأولى، برنامج عمله الذي حدد فيه بوجه عام أهداف العملية والقضايا المحددة التي يتعين دراستها ومناقشتها، فضلا عن الخطوط العريضة فيما يتعلق بكيفية تنظيم العمل والاضطلاع به. وعيّن الفريق القضايا الرئيسية الثلاث التالية لدراستها ومناقشتها:

- تدفقات الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، والقدرة على المنافسة؛

- بناء القدرات التكنولوجية في البلدان النامية، لا سيما أقلها نموا، وفي البلدان التي تجتاز اقتصاداتها المرحلة الانتقالية الى الاقتصاد السوقي؛

- نقل وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئياً.

أسلوب العمل والمداولات

٢ - عقد الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا ما مجموعه ثلاث دورات في غضون فترة ١٥ شهرا (من كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ الى آذار/مارس ١٩٩٤)، بلغ مجموع عدد أيام العمل فيها ١٥ يوماً.

٣ - وكان الفريق مؤلفا من خبراء من الحكومات والوسط الأكاديمي وقطاع المؤسسات التجارية. وانسجاماً مع طبيعة الفريق، كانت معظم المداولات غير رسمية. وفيما يتعلق بقضية واحدة بالذات - هي التكنولوجيات السليمة بيئيا - استعان الفريق العامل بنتائج حلقة تدارس نظمتها أمانة الأونكتاد وحكومة النرويج في أوسلو في الفترة من ١٢ الى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (UNCTAD/ITD/TEC/13).

٤ - ومن المكونات الأساسية لعمل الفريق العامل عرض ١٩ دراسة حالة أعدتها خصيصا الحكومات الأعضاء لينظر الفريق فيها. ونطاق دراسات الحالات هذه ومضمونها قد أتاحا للفريق تكوين نظرة عامة لمشاكل البلدان وقضاياها وتوقعاتها في مختلف مراحل تنميتها. ويرد في الجزء الأول التقرير الكامل عن أنشطة الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا(١).

٥ - وأعدت الأمانة، بناء على طلب الفريق العامل، عددا من المواد الأساسية التي ساعدت الفريق على النهوض بالولاية المسندة إليه. ويقر الفريق، في هذا الصدد، بالمساهمات الخاصة التي قدمتها البلدان التي أعدت دراسات حالات، والتي قدمتها حكومات أخرى، مما أسهم في إنجاح هذه العملية. كما أسهم عدد من المؤسسات في عمل الفريق العامل المخصص في شكل مشورة أسداها أثناء المداولات.

---

(١) للاطلاع على الجزء الأول من مشروع التقرير النهائي للفريق العامل انظر الوثيقة TD/B/WG.5/L.6.

٦ - وأشار الفريق، أثناء مداولاته، الى مواضيع مختلفة لكنها مترابطة، من بينها ما يلي:

* دور الدولة؛

* سياسات تعزيز تدفقات التكنولوجيا والاستثمار والإبداع التكنولوجي؛

* تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات؛

* آليات نقل التكنولوجيا؛

* حماية الملكية الفكرية؛

* العوامل التي تؤثر في القدرة التنافسية؛

* دور المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة.

٧ - وقام الفريق العامل بتنفيذ برنامج عمله. ولا يطرح الفريق أية حلول مقرّرة. غير أنه يعرض على الحكومات الأعضاء في الأونكتاد النتائج والاستنتاجات التالية للنظر فيها، وهي تشمل خيارات وتوصيات فيما يتعلق بالسياسات العامة.

النتائج الرئيسية

٨ - إن العالم اليوم يختلف كثيرا عما كان عليه منذ عقدين أو ثلاثة، عندما كان النهج المهيمن المعتمد لدى بلدان كثيرة يتمثل في اتباع استراتيجية تصنيع داخلية التـَوجُّه تقودها الدولة. وإن زيادة الاتجاهات التحررية واعتماد وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي وإحداث تغييرات في التقسيم الدولي للعمل وزيادة الترتيبات التعاونية فيما بين المؤسسات التجارية قد أدت، في فترة من التغير التكنولوجي السريع، الى إيجاد بيئة جديدة للاستثمار وتدفقات التكنولوجيا.

٩ - إن التكنولوجيا حيوية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وإدامة القدرة على المنافسة. غير أن عملية اكتساب القدرات التكنولوجية ليست فورية أو بلا ثمن أو تلقائية، بل وحتى إذا كانت التكنولوجيا منتشرة انتشارا جيدا في أماكن أخرى. فهي تتطلب، الى جانب المدخلات المادية، مهارات جديدة شتى

ومعلومات وخدمات فنية مختلفة، ومرافق للبحوث المتعلقة بالعقود، وتعاملا مع غيرها من الشركات، والجهات المورِّدة للمعدات، وهيئات وضع المعايير، وما الى ذلك. إن إقامة شبكة التعاون الكثيفة هذه تقتضي تنمية مهارات خاصة وبيئة اقتصادية ومؤسسية وقانونية مؤاتية.

١٠ - وبامكان البلدان كافة، والبلدان النامية بوجه خاص، أن تستفيد من التكنولوجيات المستوردة في إيجاد القدرة التكنولوجية المحلية وتعزيزها، بما في ذلك، في جملة أمور أخرى، القدرة على حيازة التكنولوجيا الجديدة والناشئة واستيعابها وتكييفها؛ وتحسين قدرتها على المنافسة دولياً. هذه التكنولوجيات يتم الحصول عليها والى حد كبير عن طريق الاستثمار المباشر الأجنبي، بما في ذلك المشاريع المشتركة والواردات من السلع الإنتاجية. غير أن ثمة أقنية أخرى لنقل التكنولوجيا، مثل الترخيص، وعقود الادارة، والتعاقد من الباطن، ومنح الامتيازات، قد ازدادت أهمية أيضا في السنوات الأخيرة، بما في ذلك أقنية تندرج في إطار شراكات تكنولوجية استراتيجية ذات احترام متبادل. إن كفاءة استخدام التكنولوجيا المستوردة ومساهمتها في رفع مستوى القاعدة التكنولوجية المحلية هما عنصران يتفاوتان تبعا لدرجة تعقيد التكنولوجيا موضع البحث وتبعا للقدرات القائمة حالياً.

١١ - إن الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة هما عنصران مؤاتيان لكلا الجانبين، أي لمورِّدي التكنولوجيا والمتلقين لها. وعليه، فإن أهمية نقل التكنولوجيا لا تكمن فقط فيما يعود عليه هذا النقل من منفعة على الطرفين، بل أيضا في تنمية الاقتصاد العالمي، واقتصاد البلدان النامية بوجه خاص، تنمية شاملة.

١٢ - إن العلاقة بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية وبناء القدرات التكنولوجية هي علاقة ثنائية الاتجاه. وفي حين أن تدفقات الاستثمارات تتيح فرصة حيازة التكنولوجيا واستيعابها، فقد بات من الجلي أن أشد البلدان اجتذاباً للاستثمار هي البلدان التي اعتمدت تدابير لتعزيز قدرتها التكنولوجية المحلية وإيجاد إطار لسياسات عامة شاملة تفضي الى الإبداع والاستثمار في الهياكل الأساسية وحماية الملكية الفكرية وتكوين رأس المال البشري وإيجاد بيئة اقتصادية كلية وتنظيمية مستقرة. وثمة عوامل أخرى، مثل حجم السوق وتوافر الموارد الطبيعية وتكاليف عوامل الإنتاج، تؤثر أيضا في قرارات الشركات فيما يتعلق بالمواقع.

١٣ - غير أن الجهود الحكومية لم يكن لها بالضرورة الأثر المطلوب من حيث قيام الشركات باحداث تدفقات اضافية من الاستثمارات والتكنولوجيا. وينطبق هذا بوجه خاص في الحالات التي كان فيها

للاختناقات المؤقتة وعدم اليقين المؤقت نتيجة للتغيرات في التكيف الهيكلي، على الأجل القصير على الأقل، أثر في تدفقات الاستثمار، وبالتالي، في الإبداع ونقل التكنولوجيا.

١٤ - إن عملية بناء القدرات التكنولوجية قد تعوّقها، في معظم البلدان النامية، جملة أمور، منها معدلات الاستثمار الآخذة في الانخفاض، وسوء توزيع الموارد، واختلالات خارجية، وقلة المهارات المتنوعة والمتقدمة، وضعف الروابط بين معاهد البحث والتطوير المحلية (وخاصة في القطاع العام) والمؤسسات التجارية، فضلا عن وجود عوامل خارجية غير مؤاتية.

١٥ - في هذا السياق، فإن المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا بوجه خاص يلزمها اهتمام خاص. وقد يكون من الضروري لهذه البلدان اتباع نهوج جديدة في سياساتها العامة تعترف بدور الآليات السوقية بغية التصدي للقيود المتصلة بحيازة وبناء القدرات التكنولوجية.

١٦ - إن المشاكل التي تواجهها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تتطلب أيضا النظر فيها بوجه خاص، لا سيما من حيث ضرورة قيامها بصياغة استراتيجيات مناسبة بشأن الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا.

١٧ - ومن الجوهري، في تطوير القدرات التكنولوجية، إيجاد وتحسين القدرات التي تكون منسجمة مع الكفاءة الاقتصادية وبناء القدرة على المنافسة على الصعيد الدولي. وفي فترة من التغير التكنولوجي السريع، تتوقف القدرة على المنافسة على اكتساب معارف وقدرة تنظيمية جديدة من جهة وعلى عوامل التكاليف من جهة أخرى. وينطوي ذلك على تحول من التركيز على البحث والتطوير كفاية في حد ذاته الى البحث والتطوير كوسيلة لتيسير استيعاب التكنولوجيات المستوردة ولاكتساب أساليب إنتاج أفضل وزيادة الكفاءة وتعزيز المهارات واستحداث تكنولوجيات داخلية المنشأ ومنتجات جديدة ومُحسَّنة، فضلاً عن تعيين مجالات أسواق جديدة.

١٨ - كما ينطوي ذلك على تحديد معايير صناعية وافية وإقامة شبكات تسويق وتوزيع وإيجاد إطار إداري وتنظيمي، مما يعزز الإحساس باحتياجات العملاء، والخدمة الموثوقة والاستجابة السريعة لأنماط الطلب الآخذة في التغير. إن مواكبة التغير التكنولوجي باتت تعني، بصورة متزايدة إقامة تعاون فيما بين الشركات وتكوين تحالفات استراتيجية كوسيلة لمشاطرة القدرات وتوزيع عبء المجازفة بالاستثمار في الابتكارات.

١٩ - كما يلزم تنسيق سياسة التكنولوجيا ومزامنتها مع السياسات الصناعية والاستثمارية والتجارية. وينبغي، إجمالا، تكييف اتجاه السياسة مع السياسات التي تكون أكثر توجها نحو الأسواق وانفتاحا أمام التجارة والاستثمار الأجنبي ومشجعة على إقامة روابط بين معاهد البحث والتطوير من جهة والمؤسسات التجارية من الجهة الأخرى.

٢٠ - ولوحظت نتائج مماثلة في حلقة تدارس أوسلو المعنية بالتكنولوجيات السليمة بيئياً، التي شددت على الدور الأساسي الذي تؤديه المؤسسات التجارية في توليد ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وفي تحسين الأوضاع البيئية. غير أن مساهمة المؤسسات التجارية الخاصة في هذه الأهداف يتوقف كثيرا على قيام الحكومات بتوفير الإطار الضروري لإيجاد الطلب على هذه التكنولوجيات، لا سيما في شكل قوانين وأنظمة بشأن حماية البيئة، فضلا عن اتخاذ تدابير رامية الى استيعاب التكاليف البيئية داخلياً، وغير ذلك من الحوافز الاقتصادية. ونظرا لما للتكنولوجيات السليمة بيئيا من منافع متأصلة بها، فثمة حجة قوية أيضا لأن تدأب الحكومات على تشجيع توليد ونشر هذه التكنولوجيات ولأن تعمل أيضا على تعزيز التعاون الدولي تحقيقا لهذه الغاية.

٢١ - إن أي استكشاف هادف للمواضيع المتصلة بالاستثمار والتكنولوجيا ينبغي أن يكون قائما على تفهم واضح للأوضاع السائدة والاتجاهات الأساسية وقضايا السياسة العامة البارزة. غير أن ثمة نقصاً في المؤشرات العلمية والتكنولوجية المناسبة التي قد تكون ذات صلة بالموضوع من أجل تحليل الاتجاهات التكنولوجية وتقدير أثرها في البلدان النامية.

استنتاجات عامة

٢٢ - إن الجهود الرامية الى تعزيز نقل التكنولوجيا وبناء القدرات التكنولوجية في البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية يلزم أن تكون مقترنة بسياسة تجارية واستثمارية ونظام تسعير قائمين على السوق، وبيئة اقتصادية كلية مستقرة من أجل النشاط التجاري، بما يفضي الى نمو اقتصادي شامل وإيجاد عمالة. وثمة عناصر إضافية لهذا الإطار هي تدابير استثمارية متصلة بالتجارة ونظم استثمار متوافقة، فضلا عن اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف. وبغية تحقيق اقصى درجة من الكفاءة في استخدام التكنولوجيا، يجب أن يحدث نقل التكنولوجيا، وخاصة في حالة البلدان النامية، إما كجزء من التجارة الدولية أو في إطار برامج المساعدة الثنائية أو المتعددة الأطراف.

٢٣ - وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، يتعين على البلدان الصناعية والمؤسسات التجارية الخاصة والمؤسسات الدولية أن تضع نصب أعينها ضرورة تحسين تَفَهُّم نهوج السياسة العامة اللازمة لتعزيز

بناء القدرات التكنولوجية في هذه البلدان. ومع أن الأونكتاد ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات التي تعالج قضايا التنمية، والوسط الأكاديمي والقطاع الخاص سينهضون بدور هام في تنمية هذا التفهم، فإن دعم المجتمع الدولي سيكون حيوياً في هذا الجهد.

٢٤ - إن الموارد البشرية المؤهلة، لا سيما الموظفين ذوي المهارات، هي حاسمة الأهمية من أجل تنمية القدرة التكنولوجية. لهذا الغرض، يتعين على البلدان إيلاء مزيد من الاهتمام لرفع مستوى المهارات باستمرار، بما في ذلك نقل المعرفة القائمة على المصطلحات، وتنظيم تركيبتها المؤسسية فضلا عن نظامها التعليمي والتدريبي بما يلبي احتياجات القطاع الإنتاجي ومتطلباته.

٢٥ - كما يتوجب إقامة روابط أوثق بين أنشطة البحث والتطوير والقطاع الإنتاجي. وعليه، تُعتبر هذه الاستراتيجية ضرورية من أجل حشد الموارد واستغلالها استغلالاً فعالاً من أجل الانتفاع بنتائج البحث والتطوير على نطاق تجاري والاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات القطاع المنتج.

٢٦ - ومع أن دور الحكومة ما زال حيوياً في عملية بناء القدرات التكنولوجية، فقد بات من المسلّم به بصورة متزايدة أن الحاجة تدعو الى إقامة تعاون أوثق بين الشركات التجارية والوسط الأكاديمي والحكومة كيما توضع في الاعتبار دوافع واحتياجات القطاع الإنتاجي في صياغة السياسات. غير أن أوجه الاختلاف في مستويات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية قد تستدعي مجموعات مختلفة من السياسات العامة والنهوج في معالجة موضوع بناء القدرات.

٢٧ - وفي فترة ما بعد جولة أوروغواي، يُعتبر أن حماية حقوق الملكية الفكرية تشكل مكوناً هاماً من مكونات بيئة مفضية الى النقل الدولي للتكنولوجيا، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي. وقد تدعو الحاجة الى مواصلة الدراسات والمساعدة التقنية، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية بغية توضيح العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، لا سيما من أجل تنفيذ اتفاق مجموعة غات بشأن ما يتصل بالتجارة من جوانب حقوق الملكية الفكرية، مع مراعاة خصائص المعرفة والاختراعات والملكية المعاصرة.

٢٨ - ونظرا لدور المؤسسات التجارية في تطوير التكنولوجيا واستخدامها ولنتائج البحث العلمي، فإن أية مناقشة تدور في المحافل الدولية بشأن سياسة العلم والتكنولوجيا لا يمكن فصلها عن دور المؤسسات التجارية التي تُعَدّ وسائل هامة للتغيير التقني وبناء القدرات التكنولوجية.

٢٩ - إن إنجاح الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا لا يمكن فصله عن تَفاني البلدان الصناعية ومشاركتها في مساعدة البلدان النامية، وأقلها نموا بوجه خاص، فيما تبذله من جهود في سبيل حيازة التكنولوجيا وتعزيز قدراتها التكنولوجية عن طريق الاستثمار المباشر الأجنبي وترخيص التكنولوجيا ومشورة الخبراء.

التوصيات

٣٠ - يوصي الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا بأن يكون عمل الأونكتاد في المجالات المترابطة المتمثلة في الاستثمار والتكنولوجيا والقدرة على المنافسة دولياً مُركّزا في قضايا محددة كيما يتسنى له الاستجابة بشكل أفضل لهموم الدول الأعضاء واحتياجاتها، كما يوصي بالتشديد على ضرورة توخّي المرونة في أسلوب العمل، الذي قد يشمل جملة أمور، منها مداولات حكومية دولية وأنشطة مساعدة تقنية وحلقات دراسة وتدارس ومؤتمرات. ويشجع الفريق أمانة الأونكتاد على العمل الوثيق مع الحكومات وقطاع المؤسسات التجارية وغيرها من المؤسسات والمنظمات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

٣١ - ويوصي الفريق العامل المخصص، في ضوء ما خلص إليه من نتائج واستنتاجات ذات صلة بالموضوع، بأن ينظر الأونكتاد في اتخاذ الإجراءات المحددة التالية بالتنسيق مع المنظمات الدولية المناسبة:

(أ) الاضطلاع بمشروع، في إطار الأونكتاد، يستهدف بشكل خاص تعزيز بناء القدرات التكنولوجية في أقل البلدان نموا. ويرجى من الأمين العام للأونكتاد العمل على تنفيذ هذا المشروع بالاشتراك مع أقل البلدان نموا المهتمة وبالتماس الخبرة الفنية والدعم من المجتمع الدولي، مع تقديم تقرير عن نتائج هذا المشروع الى آلية الأونكتاد الحكومية الدولية المناسبة؛

(ب) تنظيم حوار عالمي فيما بين الحكومات والمؤسسات التجارية والقطاع الأكاديمي بغرض تبادل الآراء وصياغة المقترحات من أجل التعاون التكنولوجي؛

(ج) مساعدة البلدان النامية، لا سيما أقلها نموا، على تشجيع روح المبادرة التجارية عن طريق نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية، وتطوير الإطار والآليات اللازمة لاقامة شراكات تكنولوجية بين المؤسسات التجارية، مع إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها والمؤسسات والمنظمات الممثلة لها؛

(د) دراسة التدابير، لا سيما في ميدان التدريب والتعليم، الرامية الى استغلال الإمكانات الإبداعية للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة استغلالا أكمل في توليد ونشر التكنولوجيات السليمة بيئياً، وذلك من خلال جملة أمور، من بينها إقامة الشبكات وغيرها من سبل الإعلام والمعلومات.

٢٧ - ويوصي الفريق العامل المخصص الأونكتاد بمواصلة تحليل القضايا التالية والنظر فيها بالتنسيق مع المنظمات الدولية المناسبة:

(أ) سبل ووسائل تعزيز السياسات والآليات التي لها أثر في تدفقات الاستثمار والتكنولوجيا؛

(ب) دور الحوافز وغيرها من المرغّبات في تنشيط الاستثمار، التي تسهم في تعزيز القدرات التكنولوجية لدى البلدان النامية المتلقية للتكنولوجيا؛

(ج) تعزيز ترتيبات إقامة الشبكات، عن طريق الاستثمار وغيره من الوسائل، فيما بين المؤسسات في البلدان التي تجتاز مراحل مختلفة من التنمية من أجل تشجيع الإبداع ونمو الإنتاجية في البلدان النامية؛

(د) سبل ووسائل تنفيذ أحكام اتفاق مجموعة غات بشأن ما يتصل بالتجارة من جوانب حقوق الملكية الفكرية، بالتنسيق مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛

(هـ) تعزيز الأنشطة المتعلقة بالترابط بين التكنولوجيات السليمة بيئيا والتجارة والتنمية.

- - - - -